قراءة في المشروع الفكري للحكيم البشري: قضية المنهج

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح

مقدمة:

يمثل "طارق البشري" ظاهرة كبيرة وغنية ومتعددة الأبعاد في نماذج الفكر المعاصر في مصر والأمة، يبدو "البشري" نموذجًا مهمًّا لتقاطع المجالات وتلاقي المقامات بين: القانون والشريعة، والفقه والفكر، وفلسفات التشريع ونظم القضاء، والتاريخ والسياسة، والاجتماع والمعرفة، ورؤى العالم ومناهج النظر، وطرائق الفعل والتفعيل، والتأسيس والتدبير والتسيير والتغيير والتأثير..

مساحات واسعة تتداخل وتتكامل في مشروع البشري، تظللها مظلة محكمة من الحكمة وفصل الخطاب؛ من هنا رأينا أننا أمام "حكيم" من حكماء الزمان الذين عزّ مثالهم وصعب منالهم.

أردت بهذه الورقة أن أذكِّر فقط أن كل من ارتبط عمله بالبحث –أيًّا كانت أشكاله أو تجلياته– فحريّ به أن يتتلمذ على بعض من كتابات البشري كمدرسة في المنهج. وغاية أمر هذه الورقة أنها تشير إلى أهمية البحث في البنيان المنهجي لدى الحكيم–البشري، على أن تكون تلك منطقة اهتمام ممتدة؛ فإن خبرته المنهاجية جديرة ليس فقط أن تدُرّس بل أن تدرس بكل دقائقها وتفاصيلها؛ فالمنهج هو الأصل، والمنهج هو الأبقى، خاصة إذا كان بوضوح أصول منهجية البشري وقواعد تطبيقها، ومسالك تفصيلها.

هذه القراء الأولية يمكن ترتيبها في ستة محاور لا تغطي المكنات المنهجية في مشروع البشري، بقدر ما تشير إلى مناطق مهمة من ذلك:

أولاً– تأصيل مناهج النظر ومرجعية التأسيس في التراث الإسلامي، والتراث الإنساني، والواقع

من أهم الإسهامات الكبرى للبشري في المسألة المنهاجية، قدرته على تحديد النسب والعلاقات، والوظائف والأدوار لدوائر التعامل التي تحيط بالباحث المسلم بالأساس، فوضوح النظرة التي تتضمن هذه الدوائر ضمن بناء متكامل ومنظومة، هذا الوضوح يتكامل في بناء مناهج النظر. ويمكن أن تُقدَّم تلك الكتابات المتعددة للبشري كنموذج في قاعات الدرس للتعلم والتدريب على أصول التعامل المنهجي مع الظواهر والقضايا والدوائر المختلفة.

ففي إطار مرجعية التأسيس المتمثلة في العقيدة الدافعة، والدين الجامع، ومصادر المرجعية؛ نتلمس هذه الرؤى ضمن أصول مناهج النظر. فالدين.. هو وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقادات وإلى الخير في السلوك والمعاملات.. الدين بهذا الاعتبار، جامع كبير لأنه قابل لأن يسع الخلق أجمعين رغم كل ما يفرق هؤلاء الخلق من صفات فردية وجمعية، ورغم ما يندرجون فيه من تصنيفات وفئات وشعوب وطبقات وألوان وألسن ولهجات وأزمان وأصقاع.

إن الدين بهذا يأتي من المطلق ليحكم النسبي، ويرد من الثابت ليحكم المتحرك، والثبات في هذا السياق لا يعني السكون، ولكنه يعني الدوام، أي الوجود والبقاء المستمر ومن ثم فالدين دائم يحكم المؤقت والمتغير.

ونحن في عبوديتنا لله الواحد نفهم كيف يتنوع البشر أفرادًا وجماعات، وكيف يتغيرون أحوالاً وأوضاعًا عبر الزمان، في إطار أصول الدين وأسسه، وتحت هذا الإطار علينا أن نتحلى بالحرص على التحمل وعلى حسن التقبل.

فالإسلام في إطاره العقيدى المتماسك يضم أنساقًا فكرية فرعية تعمل في داخله، ويكتسب من حركتها حيوية وتجددًا في عقول المؤمنين به وقلوبهم. ومن خلال حركة هذه النظم الفكرية الفرعية بداخل الإطار الإسلامي يجري

التأكيد على العنصر أو العناصر التي تلائم متطلبات الظرف الذي تمر به جماعة الإسلام، فالإسلام هو الدين الخاتم لأنه الدين الجامع.

العقيدة في الإسلام –وفق هذا التصور– هي أصل الأصول، وهي المسلمة الأولى التي تتفرع منها بعد ذلك كل الأمور، سواء في ذلك النظم والشرائع التي تنظم شئون الحياة أو الآداب والسلوك والأخلاقيات. فالعقيدة هي المصدر والمشرع لبناء نظام المجتمع وإقامة هياكله التنظيمية ولتربية الأفراد والجماعات، فضلاً عن كونها تحدد الأحكام التي يقوم عليها البناء العقيدي.

والعقيدة الإسلامية عندما تمثل النبع الرئيسي لأحكام القانون وقواعد الأخلاق، إنما تخلق تناسقًا وانسجامصا بين هاتين الوسيلتين في تكاتفهما على إقامة نظام الحياة في المجتمع. وهما تتبادلان تنظيم الجماعة وأفرادها كل في مجاله وفيما يصلح له من ميادين النفوذ والفاعلية، وبوجه عام فإننا **نلاحظ أنه كلما اتسع حجم الجماعة المعنية بالتنظيم كلما كان حكم القانون لنظمها وعلاقاتها أوجب، وكلما صغر حجم الجماعة المعنية كلما كان إرشاد الأخلاق لها أنسب.**

ثم نجد أن واحدية المصدر العقيدي الديني لكل من الأحكام الشرعية والقواعد الأخلاقية، هذه الواحدية تجعل القانون والأخلاق، وإن اختلفت أدواتهما، فإنهما يظلان ذوي طبيعة واحدة، ومتجانسين فيما ينشدانه وتنشده العقيدة للبشر في حياتهم من صلاح؛ لأن كلاً منهما في مجال فاعلية يتمم عمل الآخر، هما يتبادلان معًا تنظيم الجماعة المعنية بالقدر الذي يتيح لها ولأفرادها الفاعلية المرجوة، وذلك حسب حجم هذه الجماعة ومدى تعقد أواصرها أو بساطتها.

ومن ثم يمكن أن يتفرع عن الأصول العامة للنظر الإسلامي أكثر من تصور للنظام الاجتماعي، تختلف بعضها عن بعض في الفروع وتتباين حسب ظروف الزمان والمكان، وإن جَمَعها –دائمًا– اتصالها بأصول العقيدة الإسلامية والتزامها بها، ومنها أن يظل النظر الإيماني الإسلامي وتصوراته العقيدية ومصادر شريعة الإسلام، يظل النظر كل ذلك يشكل الإطار العام للنظام الاجتماعي، **يشكل المرجعية الأساسية والمصدر الأساسي للشرعية العليا المهيمنة** في المجتمع؛ على أفراده وسلوكهم ومعاملاتهم.

هذه أصول مرجعية التأسيس التي تخرج أنظمة متنوعة، ولكن من مشكاتها وبصبغتها، وإن اختلفت في أشكالها وأساليب أدائها، اعتبارًا لجهات الاختلاف المتعددة، التي ترتبط بالعوالم المختلفة، ومجالات الفاعلية ومستويات التعامل والتناول. هذه الأصول تخرج أنظمة متنوعة في المجالات المختلفة، ومنها المجال المتعلق بأنساق المعرفة ومسارات الفكر، وأنماط الحركة والممارسة، ومسالك التفكير وطرائق التدبير، وإجراءات التسيير، وإمكانات التأثير، وقدرات التغيير، كل تلك مناهج يجب أن تراعي أصول التنوع وقواعد الاختلاف والتعدد، وسنة التكامل والتكافل في الرؤية، وفي الأنظمة، وفي الحركة.

من هنا علينا أن نرى الخبرات التراثية والتعامل معها، **خبرات التيراث في عالم المسلمين** وخبرات تراث الأقدمين، وخبرات تراث الغير، إنها خبرات متعددة ومتكاملة يقف منها الإنسان المسلم موقف (التعارف) المتضمن لأصول ثلاثة محكمة: التعارف معرفة، والتعارف عملية، والتعارف اعتراف، وهو في النهاية اتصال واعٍ في الزمان والمكان، اتصال هادف في الممارسات والعلاقات، اتصال فاعل يبتغي الترقية والتزكية والعمران، اتصال عادل يحقق أصول العلم الكوني والبشري وفق السنن القاضية التي لا تحابي أحدًا.

إذن علينا أن نميز التمييز الواضح بين أصول المرجعية الجامعة والحاكمة –المتمثلة في أحكام القرآن والسُّنة– والتي لها وضع إلهي، وهي لا يطرأ عليها تغيير ولا تبديل، وهذه الأحكام هي المقصودة بالشريعة الإسلامية، وهي

تشكل جملة ما يتضمنه الإسلام من أصول حاكمة للعقيدة الإسلامية، وللعبادات، ولمعاملات البشر. أما التراث الإسلامي ومنه الفقه، فهو اجتهادات البشر في تفاعلهم مع تلك المرجعية، وفي إدراك أحكام الشريعة، وفي استخلاص المعاني المقصودة ووصل تلك الأحكام بأحوال البشر في كل بيئة.

هذا فارق منهجي يتعين أن نلحظه، بدقة عند نظرنا لجملة الاجتهادات وعندما نتدبر عنصر الثبات فيها ووجوه التغير والاختلاف فيها، بين أصول المرجعية ونواتج التفاعل معها وبها وفيها.

أما الخبرات فإنها خبرات التراث الإنساني في صفحته الكلية العامة في تضميناته التاريخية، وتجلياته المعاصرة، بل ومحاولة إبداع نماذج ابتكارية تتوافق مع كيان الجماعة وحركتها وأطوارها وأهدافها المرحلية، وتنوع قدراتها وإمكاناتها.

فلقد عرفت مجتمعاتنا أنواعًا شديدة التعقيد من التنوع مع التداخل والتشابك؛ لأنه تنوع يقوم على تعدد معايير التصنيف الاجتماعي، فالوحدات السياسية كبيرة ممتدة، وتنشأ بداخلها الوحدات الاجتماعية بمعايير شتى، منها ما يقوم على التصنيف القرابى أو الأسرى كالقبائل والعشائر، ومنها ما يقوم على التنصيف الإقليمي كالقرية والناحية والحي؛ مما يفيد قدرًا من التميز دون إمكانية الانفصال، ومنها ما يقوم على التصنيف الحرفي والمهني وعلى التصنيف المذهبي أو الملي أو الطُرقي...إلخ.

وليس في هذه الوحدات ما يقوم به أساس للمزاجهات بين بعضها البعض، ولا ما يقوم به كل منها مستقلاً بنفسه..وإن تزواج هذه الوحدات الاجتماعية مع التكوينات الفكرية الدينية سواء الوحدات الملّية أو الطائفية أو الطريقة الصوفية كان يمنحها يسرًا في شعور ذويها بالانتماء لها. وإذراكًا للجانب المعنوي لنشاطهم وجماعتهم، أي نوع من القداسة يُصبغ به العمل العام والشأن الجماعي، ويُسوغ به فناء الفرد في الجماعة... ولا يعني ذلك أن تحارب كل مجتمع تنفي تحارب الآخر.

ولكل مجتمع في الظروف التاريخية التي تجد عليه وتستدعى تغييرًا أو تطويرًا لأنظمته، أن يعيد بناء نماذجه التنظيمية ويعيد تشكيل العلاقات بين بعضها البعض، ويمكن أن يضيف إليها وأن يطور نماذجها وأن يستفيد من النماذج التنظيمية الموجودة لدى الآخرين في المجتمعات الأخرى، وأن يجري تطعيمًا وتهجينًا لهذه النماذج مع غيرها من خرج تجربته التاريخية، ولكن كل ذلك لا يعني –من ناحية أخرى– الهدم والإزالة لكل ما هو موجود، ولا النقل والإحلال لأصل النظم السياسية التي تفتقت عنها البيئة الخارجية ونماذجها وأجهزتها، فإن ذلك فيه من التدمير والتشويه ما لا يعوضه قيام الأبنية الجديدة، على صورة ما حدث في الخارج التجربة الاجتماعية.

وقد كان الخطر الخارجي الحال ذو الوقائع الممتدة عبر سنى القرن التاسع عشر، هو ما به توقفت حركة الإصلاح الفكري والفقهي، لأن مجال التجديد في الفكر والفقه كان يجري مكافحة بالمؤسسات الحافظة، ولأن قيام الخطر الخارجي زالمهدد لأمن الجماعة كلها من شأنه أن ينحي المشاكل الداخلية ويبعدها عن بؤرة الاهتمام، ومن شأنه أن يلقي على سلطات الحكم والمؤسسات الحاكمة مهام الدفاع عن الجماعة وحماية الحوزة؛ مما يستدعي من الكافة المساندة والالتفاف، وإرجاء خلافات الداخل، وهذا ما حدث.

وهو ذاته الخطر الخارجي، الذي استدعى أسلوبًا عاجلاً سريعًا عمليّا للإصلاح، اعتمد على بناء مؤسسات جديدة موازية للقديم بدلاً من أن تتطور هي من داخلها، ودون أن يصاحب هذا الإصلاح حركة فكرية، أو حركة إحياء للقديم تواكبها، وتنتقل بالمجتمع كله من حال قديم إلى حال جديد ناهض؛ تنسجم هياكله وأبنيته وتتكامل في أداء وظيفي واحد. وهو ذاته الخطر الخارجي الذي احتل بنفوذه سائر المؤسسات المستحدثة وغيَّر من وظائفها ليجعلها باسم الحداثة قواعد تثبيت التبعية له في المجتمعات المغزوة.

لذلك كان من نتائج هذه الفترة حدوث نوع من الانفصام بين حركة الإصلاح المؤسسي وحركة الإصلاح الفكري، ونوع من الازدواج بين الأبنية التقليدية نظمًا وفكرًا، وبين الأبنية الحديثة نظمًا وفكرًا، وبين الأبنية الحديثة نظمًا وفكرًا، فصار القديم أبتر مقطوعًا؛ لم يفض إلى جديد من نوعه أو من مادته ومائه، وصار الجديد أجنبيّا لقيطًا، وفد من نسق عقيدي آخر ومن أوضاع اجتماعية وتاريخية مختلفة، وما إن حل القرن العشرين حتى كانت البيئة الاجتماعية والفكرية قد انصدعت بين قرن أبتر وقرن لقيط أعقبه. وهذا ما ورثناه حتى اليوم وما تواجهه مجتمعاتنا في نظمها السياسية والاجتماعية بمجتمع مصدوع عليها أن تلأم صدعه، وأن تجدد قديمة وتؤصل حديثه.

وفي إطار أصول المرجعية وخبرات تراثية إسلامية وغير إسلامية، برزت لدى البشري **أصول منهاجية للتعامل مع الواقع**، وصفًا وتصنيفًا، تعريفًا وتوظيفًا، والبحث زفي عناصره ومآلاته، وإمكانات التعامل العلمي مع كل مشتملاته، ومع كل مفرداته برؤية بعيدة ونظرة حكيمة لا تقف عند سطوح الظواهر، أو الظاهر منها دون النفاذ إلى أعماقها، والبحث في مكنوناتها، والبحث في عناصر ذاكرتها الحضارية والتراثية وعناصر تواصلها المعيشي في الواقع بكل امتدادته.

ثانيًا– مناهج النظر

إن البشري في إطار المقولة الذهبية التي تنص على أن: "إدراك الشيء فرع من تصوره"، قد لفت النظر إلى ضرورة التركيز على مناهج النظر بما تحيل إليه من مناطق بحثية ممتدة، ومن قضايا مهمة تعتبر من المستلزمات المنهجية السابقة للتعامل مع الظاهرة أو تناولها. فكأن البشري أراد أن يحدد للمنهج مستويات متعددة ومتفاعلة ومترتبة يجب أن نتحرى أدوارها وتراتبها وأوزانها، وشبكة العلاقات فيما بينها، بحيث ترسخ أصول التعامل المنهجي مع الظواهر المختلفة.

فهناك الأصول الكلية: أصول التأسيس والتكوين والمرجعية، وهي الرؤية الكلية التي تشكل إطار المرجع وأصول النظام المعرفي. إطار المرجع هنا يشتمل على عناصر خمسة:

- الأصول المرجعية وما تشكله من مرجعية التأسيس.
- الواقع كمرجعية، وما يشكله ذلك من آثار منهجية في التعامل مع الظواهر المختلفة ضمن سياقاتها.
- الجماعة المرجعية بما تشكله من محضن الشورى الجماعية، وما تشكله من أصول التفاعل والحوار البنائي؛ بما تعبر عنه من جماعة متخصصة، مهمومة بذات القضايا، تملك عناصر مرجعية منسجمة، ولغة مشتركة، ومنهجًا يشكل أرضية للتفكير، وعلاقة تسودها الثقة عن علم.
- أصول اللغة البحثية والمنهجية، التي تشكلها الجماعة العلمية، فتعرف للموضوع حقه من البحث، وللعلم حقه من المنهج، وللظاهر حقها من التقصي، لغة علمية تعرف للاستقامة العلمية أصولاً، ولقواعد العدل البحثي إمكانات تفعيل وتطبيق.
- تقع في النهاية شبكة الإسنادات المرجعية، بما تشكله من ذاكرة وخبرة ومصادر ومراجع، وواقعًا ووقائع، بحيث تنتظم فيما بينها.

هذه المستويات الخمسة على اختلاف أدوارها ووظائفها تشكل أصول التعامل مع إطار المرجع ضمن معاينة الواسعة والممتدة، إن كل مستوى يعد مرجعًا بمقدار ما يضع من لبنات في صَرح المرجعية الكلية حتى نتمكن من تفعيلها وتشغيلها ضمن القضايا المختلفة والأعمال البحثية المتنوعة.

ومن هذه الرؤية الكلية المتضمنة لإطار المرجع تُشتق مناهج النظر– إن منهج النظر هنا يحول عناصر الإطار المرجعي إلى قضية بعينها فيفعل مقولاته ويُشغِّلها. ومنهج النظر —هنا– تتوافر له الكفاءة والقدرة على نفي كل مصادر النظر الأعشى، أو العليل أو القصير أو الأحول و المزدوج، أو الحاجب، أو الأعور القاصر، أو مناهج اختلاس النظر أو التغاضي.

إن ضبط مناهج النظر للظواهر والقضايا يُعد أمرًا لا محيد عنه إذ إن هذه المناهج هي من أهم مستلزمات الفهم الصحيح لتلك الظواهر، فمنها وعلى أساس من قواعدها تتحرك أصول التناول والتعامل بحيث تؤصل عناصر التكامل بين شطري المنهج "شطر في النظر وشطر في التطبيق". فإذا كانت مناهج النظر تحدد القواعد العامة بصدد قضية كلية موضوعة للبحث والفحص، فإن مناهج التناول والتعامل هي المسالك والطرائق والأدوات والمعلومات وأساليب نظمها وتفعيلها ضمن الدوائر المختلفة.

في هذا السياق سنجد أن معظم ما ألفه الحكيم –البشري يمكن أن نسكنه بصورة أو بأخرى ضمن ما عناه من مناهج النظر– وهي أكثر اتساعًا من المعنى المصطلح عليه حول المنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أن هذه السعة كانت من أهم إسهامات المستشار البشري في منظومة المنهاجية، والإشارة إلى كتابات سُميت بمناهج النظر وأخرى سُميت بغير ذلك؛ إلا أن مجتواها دار حول المعنّى بمناهج النظر، وتنوعت الموضوعات والقضايا، وتنوعت البحوث والكتابات إلا أن "توجه مناهج النظر" ظل هو الربط فيما بينها جميعًا، سواء تعلق ذلك بقضايا بحثية، أو مجالات دراسية، أو مفردات منهاجية مثل المفاهيم، والخرائط الفكرية، ووحدات التحليل، وعناصر الأجندة البحثية.

ثالثًا– المفاهيم والمنهاجية

ماذا نتعلم من آليات التعامل مع عالم المفاهيم في إطار المشروع الفكري للمستشار طارق البشري؟

المفاهيم ليست وحدات معلقة بالهواء، المفاهيم يحيط بها وسط تتفاعل معه وتتحرك فيه، المفاهيم وافدة وموروثة لابد أن تتحرك ضمن ما يمكن تسميته بمفاهيم الموقف، إننا أمام منظومة مفاهيم من الواجب في إطار السياقات المعرفية والمرجعية أن نتعرف على الموقف منها. إن الوعي المفاهيمي يجب أن نتعامل معه بوعي ذاكر لما تعنيه دائرة "مفاهيم الذات الحضارية"، ومفاهيم الغير التي بدأت تتداخل مع عالم مفاهيمنا، ومفاهيم الموقف الذي تفرضه بحكم الواقع الذي نعيشه.

إن أهم آليات التعامل مع المفاهيم كما نفهمها في إطار المشروع الفكريلأستاذنا البشري، ما يلي:

1- تسكين المفهوم في وسطه ومناخه العام (السياق التاريخي العام).
2- استخراج المسكوت عنه ضمن ثنائيات التعامل الفكري (الوافد والموروث).
3- إعادة طرح الأسئلة الصحيحة في إطار منظومة الأسئلة المتوافقة.. ماذا تأخذ من التراث؟
4- إشكالية التراث والمعاصرة: أصول الفهم الصحيح، والانتباه إلى الشراك المنهجية.
5- خريطة المفهوم مدخل لعرض خرائط الأفكار.
6- المفهوم عائلة: ومن ذلك مثلا: العصرية، المعاصرة، عصر الإصلاح، عصر النهضة، العصر الحديث.
7- المفاهيم: سيرة، ومسيرة: ذاكرة المفاهيم عملية مهمة، ثم سيرورة.
8- التصنيفات ليست عملية شكلية بل هي مفاهيم معبَّأة تتضمن رؤى؛ ومن هنا علينا أن نبحث في قواعد يكون معها التصنيف أقرب ما يكون إلى الدقة في ذاته، والفاعلية في استخدامه، والمصداقية في تطبيقاته.

9- الإشكالات المتوالدة عن إشكالية **"مفاهيم الموقف"**، وهي عديدة.

منهجية الموقف تؤكد أن المنهج هو لأصل، بما يعني أن المعالجة المفاهيمية في إطار أصول التعامل المنهجي هي التي تولد عناصر المواقف الواعية المتجددة إزاء مفاهيم متنوعة، تبدو تلك المفاهيم –في كل وقت– تحت أسماء جديدة، وتتزيا بأثواب مختلفة، حتى أن البعض أشار إلى **الانفجار في عالم المفاهيم** كأنه عصر الانفجار المعرفي، والتراكم المعرفي الحادث والذي يجد في عالم المفاهيم بعض أدلته. الموقف المنهجي هو الموقف التأسيسي القادر على مواجهة عالم المفاهيم بعيدًا عن موقفي القبول المقلد بلا بينة، أو الرفض المطلق بلا بينة، أنه يحرك المفهوم كوحدة أساسية في الحليل المنهجي الذي يقوم على أمرين هما:

1- الرد الجميل للمفهوم إلى أصوله الفكرية والمدنية والثقافية والحضارية.

2- التعرف على المفهوم وطبيعته، ووسطه وعلاقاته، وقدراته وتأثيراته ومآلاته.

إن التعامل المنهجي مع عالم المفاهيم يقترن –عند البشري– بالمجالات الحيوية ذات الاتصال؛ وأهمها عوالم **الخطاب**؛ وهي من أهم التوابع التي يجب فرزها. ففي مجال الخطاب يحلل البشري جملاً متكررة، صارت بتكرارها جملاً مفتاحية وعبارات مرجعية تستحق التحفظ والمراجعة؛ من قبيل **مقولة: "حال الاستثناء التاريخي"، ومقولة: "مرحلة الانتقال المستمرة إلى أبد الآبدين"**: إن كل مرحلة هي عنق زجاجة، أيام عصيبة، منعطف تاريخي، استثناء، ونحن لهذا في رحلة انتقال (من المرحلة الاستعمارية، إلى الاستقلال، ومن التوحد إلى التعدد، ومن التخلف إلى التنمية...) وباسم الانتقال بدت مجتمعاتنا –على حد تعبير الدكتور المسيري– مجتمعات الترانسفير، أو ما أسماه المستشار طارق البشري: "التطور المعوَّق".

رابعًا– خرائط الأفكار ودراسة الواقع.

الاهتمام بعالم الأفكار من أهم القسمات المنهاجية في تعامل المستشار البشري مع الموضوعات والقضايا التي يطرحها، إنه بهذا المعني وبذلك التعامل قادر على أن يحوّل العوالم الخرى إلى عالم أفكار، وذلك دون اعتساف أو افتعال.

فعالم الأحداث عنده هو عالم أفكار، تتحرك فيه الأفكار، وتديره أفكار، وتتحكم به أفكار، وربما تتنافس وتتصارع، وربما تتراحم وتتكافل، الحدث –الفكرة، هو وحدة تحليل قائمة بذاتها.

وعالم الأشخاص عنده هو عالم أفكار، الشخص لم يكن مجال اهتمامه إلا بمقدار ما يؤثر في عالم الأفكار، الشخص– الفكرة، وحدة تحليل أساسية ومركبة، إلا أنها تتحرك ضمن فعاليات، الشخص هنا ليس مجرد كيان فردي انقضى، فحينما يتحول إلى فكرة فإنه يمتد عبر الزمن تأثيرًا وفعالية.

وعالم الأشياء والنظم هو عالم أفكار، بما يحمله من تأثيرات في واقعنا المعاش ومناهجنا في التعامل معها، النظام –الفكرة، الشيء–الفكرة، الرمز–الفكرة، كلها وخدات تحليل يجب رصد تأثيراتها وبنياتها ضمن خرائطنا الفكرية بكل تضاريسها.

إن معرفة طبوغرافيا الأفكار، والتعليم من معاني جغرافيا الكلمات والأفكار من أهم إسهامات منهج البشري. وليس ذلك في منهجه مجرد كلمات تقال، أو إرشادات تُزجي، ولكن الأمر أبعد من ذلك إذ هو ممارسة بحثية في معامل الفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، إنه يتجه بكل عدته المنهجية، وببوصلته الفكرية، وبخرائطه

المتعددة؛ليتعرف بيسر وسهولة على عالم الأفكار بكل تنوعاته، وليعلم شيوخ البحثين قبل شبابهم أن "خرائط الأفكار" هي من أهم المستلزمات المنهجية للتعامل مع "عالم الواقع" الذي نعيشه.

والواقع –ضمن تصوراته الفكرية والمنهجية– ليس تلك النقطة الزمنية المتغيرة بمرور الزمن فتسمى الواقع تارة، والحاضر تارة أخرى، بل هي حدث كلي ممتد للحاضر، لابد له من ذاكرة تاريخية وتراثية، ولابد له من امتدادات مستقبلية، والتفاعل بين حلقات الزمن مؤكد، وبين مجالاته: الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا مفر منه، والتداخل بين حركة الداخل والخارج وضبط النسب فيما بينها عمليات مهمة مؤثرة على الواقع، وفي طرائق التعامل معه.

وفي تصويره لتلك الخرائط في إطار حديثه عن الفكر الإسلامي الحديث يقول:

".. **تكوّن الفكر الإسلامي الحديث عبر عشرات السنين الماضية، ومن عدد غير محصور من المفكرين والقادة والمصلحين، وتبلورت بعض قضاياه بتجارب عديدة. وهو فكر يتشيد وتتراص لبناته تحت خط النار، كما لو كنت تبني قلاعك وسط قصف مدافع الخصم عليك، ووسط ما يمطرك به من صواعق الصواريخ ونيران القنابل والطائرات، ولا تزال اللبنات تتراص والبناء يشيد. ونحن نعرض هنا لمجموعة من الأفكار من خلال مفكريها، وهي تترابط مع بعضها لنتمكن من تكوين بناء فكري رصين..**".

ورجوعًا لمالك بن نبي فإنه البشرى يرى أن "**لواقعنا التاريخي الحاضر جانبين: الاستعمار، والقابلية للاستعمار. الاستعمار، وهو العدوان الآتي إلينا من الخارج، عسكريًّا كان أو سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو فكريًّا، أي هو أثر الخارج فينا، ذلك الأثر الذي يجري بغير رضائنا وبغير صالحنا. والقابلية للاستعمار، هي هذا الوضع الذي نكون عليه والذي يمكّن من غلبة الغير لنا، هي ما نتصف به من الضعف والتردي، والجمود ووهن العزيمة، واضطراب القيم، والجهل، وغير ذلك مما يكون سببًا لغلبة الطامعين فينا على أمرنا...**".

إن تقييم عالم الأفكار يجب ألا يكون من مقاعد الراحة الوثيرة، بل لابد من ملاحظة حركتها ضمن الواقعية المتشابكة ".. هو فكر يتشيد وتتراص لبناته تحت خط النار..." على حد تعبيره. هذه الرؤية يرجع لها الفضل في الدعوة إلى أن تتحول مقولة مالك بن نبي "**الاستعمار والقابلية للاستعمار**"، إلى مقولة منهجية في التعامل مع الواقع بما تعنيه من:

- ضرورة التعرف على الظاهرة وعناصر رصدها ووصفها والبحث في سياقات تحليها وتفسيرها، وعناصر التعميم المتعلقة بها.
- ضرورة البحث في أصول القابلية للظاهرة في الداخل، إن التفسير الخارجي للظاهرة لا يكفي وحده.
- ضبط عناصر التأثير والتأثر بين الداخل والخارج ضمن حجم التفاعلات وكثافتها وتبادل تأثيراتها.
- من الضروري البحث عن السنن القاضية والحاكمة لعالم الأفكار، يؤكد البشري أن لكل عالم من تلك العوالم سننه القاضية التي يجب أن نتعرف عليها من خلال النظر الفاحص وحركة الأفكار وتاريخها.
- الطريق التاريخي، واختيار البشري له يوضح أن كثيرًا مما نعتبره خلافًا في الرأي –فنقف إزاءه متواجهين متقابلين– كان أساسه اختلاف الزمان أو المكان، ولم يكن اختلاف حجة وبرهان.
- إن الفكر –كشأن أي كائن حي– لن نحميه بأن نضعه في المعازل، والسبيل الأمثل للدفاع عن الوجود، هو بالتجديد وبالتفاعل مع أوضاع الواقع المعيش.

- نعرف في تاريخنا جدلاً كان يثور كل حين حول موضوع مقاومة الاستعمار وإجلائه وموضوع الأخذ بأسباب النهوض ومعالجة أسباب الضعف، بأي هذين الموضوعين نبدأ وأيهما تكون الألوية في اهتمامنا؟ والواقع أن هذا الجدل يقوم على خيار خاطئ، لأنه يجري تفرقة بين أمرين كلاهما لازم، فهما معًا شرط النهوض والتقدم والاستقلال، وكل منهما يقوي الآخر ويتقوى به.
- كان الظرف التاريخي وأوضاع التحدي التي تقوم أمام الجماعة وأمام الإسلامي هي التي تولد أسلوب المواجهة للدفاع عن الإسلام بوصفه كيانًا حيًّا، وهي التي تحدد وسائل الدفاع وأدواته.
- إن التطرف والاعتدال دائمًا مستويان لوضع معين أو لظرف خاص، وإن ذات الفكرة يتغير مفادها ومؤداها من حيث التطرف والاعتدال، وذلك بتغير الظرف الذي تعمل فيه.
- الضجيج لا يمثل أغلبية... قد يرى البعض بأن الاتجاه المتطرف هو من له الغلبة والحاصل غير ذلك.
- سيبقى الغلو ما بقي التغريب.
- إن المغالاة لا تقاس بمعيار مطلق، إنما تنسب إلى التيارات الأخرى القائمة ومقياسها يتغير بتغير الحال.
- **إن الوظائف المنوطة بمن جعل منطقة بحثه الإسلام لابد أن تقوم على واجبات ثلاثة:**

أولاً- أن تُحفظ للعقيدة الأوضاع الاجتماعية التي تناسب رسوخها وبقاءها.

ثانيًا- أن تدرك الأوضاع الاجتماعية والتاريخية التي لابست اجتهادات الفقهاء السابقين، ونتبه إلى أثر الزمن في آرائهم والدلالات الواقعية للحكم المفتى به منهم.

ثالثًا- أن يدرك الفقه الحديث وجوه التحديات الحقيقية التي تواجه الجماعة، ويعمل اجتهاداته بما يحقق الاستجابة السليمة لهذه التحديات بما يتجه إلى نفع الأمة .

- إن الحاسم في الحكم لا يتعلق فقط باستخلاص الأحكام من النصوص واستنباطها من مصادرها الأولية ولكنه يتعلق أيضًا بكيفية النظر للواقع الذي تحياه الأمة وكيفية توصيفه.

خامسًا- دوائر الانتماء ووحدات التحليل

يحسن في هذا المقام أن نشير إلى أن البشري- الحكيم، جعل من المنهج مهتى متسعًا يستغرق كل المعاني التي يؤديها الجذر اللغوي "نهج"، ومن أهم تعلقات ذلك أن يكون المنهج هو الطريق الموصل، ومن ثَمّ كان ارتباطه بالواقع والقصد معًا. المنهج -بهذا المعنى- ليس مجرد عمل نظري أو تنظيري، ولكن المنهج تعبير عن رؤية كلية ووسائط بحثية وأدوات وأساليب. ومن هنا كان من أهم معاني المنهج لدى المتشار البشري أن المنهج للواقع، وكان حديثه عن وحدات الانتماء مدخلاً للحديث عن وحدات التحليل المنهجي في معظم دراساته وفي جل بحوثه.

فهو إن جعل من الأمة وحدة تحليله التأسيسة، ومن الجماعة الوطنية وحدة تحليله الواقعية، فإنما أراد أن يبحث عن معنى الأمة في الجماعة الوطنية، وهو عمل لا يفقد الأمة كوحدة تحليل مرجعية ولكنه في ذات الوقت لا يفقد الواق، ولا يتركه نهبًا لوحدات تحليل تضر بالظاهرة وإمكانات فهمها والتعامل معها وتقويمها.

وهو من أجل هذا يذكر أن علم السياسة وعلم الاجتماع لا يكتفي أحدهما بالنظر الذي يركز على وحدة الانتماء العامة أو وحدة الانتماء الاساسية التي تقوم عليها الدولة، ويتعلق بها نظام الحكم أو السلطات الثلاث، لا يكتفي بذلك لفهم أوضاع نظم الحكم وطبيعتها، وهو ينفتح على العديد من الهيئات والجماعت والتكوينات، ولا يرى المواطنين محض أفراد تجمعهم الأحزاب ومؤسسات الدولة فقط.

إن المجتمع يتكون من وحدات انتماء لا حصر لها، وهي تتنوع من حيث **معيار التصنيف**: فيكون أساسها الدين أو المذهب أو الطريقة الصوفية أو الملة أو المشرب الثقافي أو الطائفية، أو يكون أساسها اللغة أو اللهجة، أو يكون أساسها نوع التعليم أو المهنة أو الحرفة، أو يكون أساسها وحدة العمل الوظيفي لجيش أو جامعة أو شركة كبرى أو وسط عمل معين، أو يكون أساسها الإقليم أو الحي أو القرية أو الحارة، أو يكون أساسها القبيلة أو العشيرة أو الأسرة، أو غير ذلك مما لا يقع تحت حصر من حيث العدد أو من حيث النوع أو من حيث معيار التصنيف.

وبسبب تنوع معيار التصنيف فهي تعتبر وحدات انتماء جامعة ولكنها ليست بالضرورة وحدات مانعة، والفرد الذي ينتمي لإحداها قد يمتنع عليه الانتماء لغيرها **من جنسها وبذات معيار التصنيف**، ولكن لا يمتنع عليه الانتماء لغيرها وفقًا لمعيار آخر للتصنيف. وبسبب تعدد هذه الوحدات، وتنوع معايير التصنيف لها فهي لا تقف على قدم المساواة في علاقاتها بعضها ببعض، ولا تختلف اختلاف تعدد وتنوع فقط، إما أيضًا اختلاف عموم وخصوص، أو اختلاف أجناس وأنواع من كل جنس منها أو اختلاف أصل وفروع.

من هذه الوحدات تظهر في كل مرحلة تاريخية وحدة الانتماء العامة التي تعتبر الحلقة الكبرى والأساسية التي يتشكل المجتمع وفقًا لما تفيده، والتي تعتبر الحلقة الحاكمة لغيرها أو الوحدة الحاكمة لغيرها، وما بعدها يمكن الإشارة إليه بحسبانه وحدات الانتماء الفرعية. ومن الجلي أن وحدة الانتماء العامة يكون لها قدر من الثبات النسبي، ولكنها تقبل التأثر والتأثير من داخلها بواسطة الوحدات النوعية، ومن خارجها بواسطة الأوضاع العامة المحيطة. ومن الجلى أن كل مجتمع حي يتضمن صيغة ما من صيغ الوحدة مع التعدد، أي وحدة الانتماء العامة التي يكون لها الغلبة في المجتمع وفي وعي الناس في هذا المجتمع، وتستجيب لما يلاقي من تحديات، وتحقق الحد الأقصى من الصوالح، وترعى القاسم المشترك الأعظم منها بالنسبة للجماعات المختلفة في المجتمع، التي تتعدد بتعدد الجماعات وبتعدد معايير التصنيف القائمة في المجتمع؛ وهي بالضرورة متداخلة ومتشابكة، وهي تلتف حول الوحدة العامة بقدر إدراكها أن هذه الوحدة العامة تكفل لها الحد الأدنى من تحقيق الوجود ومن البقاء ومن المصالح المرجوة. وبكفالة هذا الحد الأدنى تقوم وعلاقات الدعم المتبادلة والتغذية المتبادلة بين العام والفرعي، فإذا لم ينكفل هذا الحد الأدنى قام نوع من الصراع ينحسم بالغلبة لصالح الوحدة العامة من أي من الوحدات الفرعية أو لصالح الوحدات الفرعية إذا تكاثرت واتحدت ضد ما يعتبر وحدة عامة في مرحلة معينة.

يحاول البشري توضيح الأهمية الاجتماعية والحضارية القصوى لوجود هذه الوحدات جميعًا، لأن وجود الوحدات الفرعية يغذي الوحدات العامة ويتغذى منها. الجماعات الفرعية هي مولدات الحركة للجماعة كلها في صورها الشاملة، ونحن نخطئ أيما خطأ —ولقد أخطأنا– عندما نظرنا إلى وحدات الانتماء العامة بوصفها نوعًا من أنواع أجولة الحبوب تحمل حبات منفصلا كل منها عن الأخرى، وتضم وحدات متماثلة على غير تنوع ولا تدرج ولا تفاعل بين بعضها البعض. إن القومية لا تضم أفرادًا، وإن الوحدة الإسلامية لا تضم أفرادًا، وإن المصرية أو العراقية أو المغربية لا تضم أيضًا أفرادًا، إنما تضم جماعات تمثل وحدات انتماء تقدر كل منها على الانبعاث الذاتي وتدفق الحركة من داخلها وبالمولدات الذاتية الخاصة بها. ونحن نخطئ.. عندما ننظر إلى مجتمعاتنا بذات الرؤية والتصور الذي ساد لدينا عن مجتمعات الغرب عمومًا.

ومتى صار الشعب أفرادًا فقد صار الحاكم فردًا لزوال التكوينات الضاغطة، ولأنه لا توجد وقتها إلا وحدة الانتماء الأعم التي تشخص فيه بذاته منفردًا عما عداه.

إنها رؤية لوحدات التحليل تتحرك من الواقع وصوبه، وهي تعبر عن معنى الجامعية والقصد الكامن في مفهوم الأمة. وإذا كانت تلك وحدات تحليل داخل المجتمع السياسي فإن وحدات التحليل ضمن التعامل الخارجي شهدت اهتمامًا منهجيًا عند البشري على نفس المستوى الذي يحاول وضع قواعد منهج نظر لوحدات التحليل وتفعيل العمل من خلالها ليس فقط بحثيًا ولكن واقعيًا.

إن مفهوم الأمة كوحدة تحليل في التعامل الخارجي لم يمنعه من رؤية الواقع الإقليمي وواقع الدولة القومية وواقع النظام الدولي بتشكلاته وملاحظة عناصر القسمة الجديدة في ذلك الواقع، إن المستشار البشري استطاع أن يحلل أهم معضلات المنهج في وحدات التحليل وجمع فيها بين وحدات التحليل للتقويم، ووحدات التحليل للوصف في الواقع، وجمع بينها في إطار فقه تتكامل فيه وحدات التحليل ولا تتعارض ولا تتنافى.

سادسًا: الأجندة البحثية للبشري والنموذج المقاصدي

وأخيرًا وتأسيسًا على كل ما سبق يتحرك الحكيم البشري صوب أجندة بحثية تتمثل قواعد النموذج المقاصدي؛ كما انتهت صياغته لدى الشاطبي في موافقاته، ولو تفحصت أصول أجندته لوجدتها من غير عناء كبير تتحرك صوب حفظ كيان الأمة وأصول بقائها، وشروط استمرارها، وسنن ترقيتها وعمرانها؛ ضمن الاهتمام بمناهج التفكير والتدبير والتسيير والتأثير والتغيير، والأمة وفق عناصر اختصاصها وتمايزها تحمل ذلك وتحفظه بالحفاظ على دينها وشرعتها، وعلى أصول مرجعيتها وسنن فاعليتها، وحفظ **نفوس** الأفراد وكيانات الأمة وشخصيتها، وحفظ **نسلها** الذي يشكل أصول مادتها العمرانية وتنميتها البشرية.

البشر في أجندة البشري أهم عناصر المعادلة الحضارية، ثم ترد عناصر حفظ **العقل** الفردي والجمعي، عقل أفراد الأمة، وعقل الأمة ورشدها فيخاطب كل عناصر الرشد على مستوى الفرد والأمة؛ لبناء الأمة على أسس فكرية وحضارية وثقافية، وبنيان عقلي سوي وفعّال، ثم ترد في النهاية عناصر الحفظ المادي (حفظ **المال**) كرمز لأصول العمران المادي بكل تجلياته وتكويناته، والتي تعتبر في النهاية من أهم محصلات تفاعل عناصر الحفظ الأخرى وتكاملها، وتكامل الفعاليات المتنوعة للأمة وتكافل عناصرها.

الحفظ بدفع الضرر عن الأمة وابتغاء المصالح لترقيتها وعمرانها هو مقصود أجندة البشري البحثية، وهو أمر قد يحتاج دراسة مستقلة. وهو على ما يرى من أولويات بناء وتأسيس الأمة الجامعة، ويمثل رؤيته لتحديات وأخطار تحدق بالأمة تهدد كيانها ووجودها، بقاءها واستمرارها، ترقيتها وعمرانها. يهتم بدائرة الضروري في البحث والمنهج، يتحرك صوب تأصيل المرجعية الجامعة، والمنهج الضابط، يجعل ذلك الضروري محط اهتمامه وضبط سلم أولويات أجندته البحثية، فيقف في طليعة جيش الأمة الفكري يزود عن بيضة الإسلام وحصون الأمة الفكرية والحضارية، إنه دائمًا يتحرك صوب أعلى درجات فقه السفينة، ويشيع عناصر ثقافة السفينة وفق أصول علمية وفكرية ومنهجية في إطار منظور حضاري شامل.

فهو دائمًا ما يحذر من "أن يلقى أي من بلادنا مصير الأندلس"، ويدعو الله وقانا الله شر ذلك المصير، ومن دعائه بوقاية الأمة من ذلك المصير تتولد دعوته إلى الحفاظ على الأمة من الوقوع أو السير إلى ذلك المصير، وبين دعائه المخلص ودعوته تقع أجندته البحثية ليكون بحق من العلماء الذين هم من ورثة الأنبياء، وفي كل مقالة أو بحث يقول بلسان الحال ألا هل بلغت اللهم فاشهد.

خاتمة:

إن أهم ما نريد الإشارة إليه في هذا المقام هو ذلك الاهتمام الرصين بقضية **المنهج** لدى البشري ومدرسته الفكرية التي يمثلها، إن المنهج بالنسبة رؤية متكاملة تستند إلى إطار المرجع والتأسيس وتشتق منه مناهج النظر؛ بما تعبر عنه من قدرة البحث في أصول النظر لموضوع بعينه أو قضية بذاتها، ومناهج النظر ولدت لديه ملكة في التعامل مع مراجع التأسيس (القرآن والسُّنة الصحيحة)، والتراث الممتد خاصة التراث الفقهي والتاريخي، فضلاً عن الواقع المعا ومناهج التعامل معه، والتراث الإنساني وإمكانات الإفادة منه. فشكلت تلك الرؤية زاوية حادة في النظر، ومنفرجة في الأفق، تبدو قائمة على عدل وعلى صراط مستقيم.